

الثامرة والثامرة وان لم يشهد بل جعل القابل يبين فالجواب
هذا الابد فمع جواز الاخبار ونظرا اليه ثمرة القابل كما ظنه المولى بعد ذلك
التفتنا الى في شرح المفتاح والاصلان القابل بجمل فيقال كقولنا مثلا
ويجوز التمييز في القابل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي شرا
النسب اليه بحيث ينفرد بالذهن بتكوا لقوله الي معرفة قابله تجوز
الاخبار بنا على هذا ومدخل هو جزوي تبعا لما قبلها يقصد بذكره
نوضحه وهو هنا قوله فلا يصح ان تتراد به حقيقة وهي التلفظ
ان ليست من جزئيات مهما والفعل الجزوم بما فوجب حمله على القول
ومهما تاتاه الاخره عطف بيان اي نحو مقوله الذي هو مالم الخ قال
معناه السيد الجرجاني في بعض حواشيه **قوله** فيما اس شرط
وجزم الدليل على انها اسم عود الضمير عليها في نحو مالم تاتاه الآية
والضمير بالاستتغناء يعود على الاسماء قال النجاشري وغيره عار
عليها ضمير جلا على اللفظ وحلا على المعنى انتهى وقال في المغني والاولي
ان يعود ضمير على الآية التي وهل هي بسيطة او مركبة خلاف
واقتران الشيخ ابو حيان البساطه لانهم يجمعون التركيب دليل عليها فعمل
انها للتانيث او اللاحق وعلى التركيب فعمل مركبة من مع الشوية
واما الزايدة فمما بدلت الهامس الالف الاولى فعمل المنكر لتقاربهما في المعنى
وقيل فعمل ذلك **قوله** في موضع نصب على الحال من به فان قلت
ان كان الحار والمجور جلا من الضمير في به يكونا العاقل فيه فان لان
العاقل في الحال هو العاقل في صاحبها مع قصر ضمير بان اللغوي لا يقع جلا
ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الحار والمجور مسان

٧٤
من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء واسم المتعلق بالمتعلق لان الحال في
الحقيقة متعلق معها او متعلقه فقط **قوله** والفاعل مستتر فيه جوازا
كذا في بعض النسخ والصواب وجوبا كما في بعض اخر **قوله** وحمل سبها
ان قدرت مجازية وهو الظاهر في المعنى قوله في نحو مالم يتكلام
للعبيد ومالم ينفذ لان المجور في موضع نصب او في حال الجازية
او التسمية والصواب الاول لان الخبر لم يحسن في التثنية بل مجر من الباء
الا وهو منصوب نحو ما من ايمانهم ما هذا **قوله** ويعتبر
خبر ما ظاهرا ان الباء اصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين في عبارة
تسبع **قوله** وجلة فمأخوذ كذا هو من في موضع جزم جواب
الشرط ان قلت لم كان محل الجملة المقررة الجزم وغير المقررة الصفة
فما من نحو ان قام زيد تام عمر المحل للفعل الماضي وحده قلت لان
المقررة لا تسلط للاداة على الفعل والفا تاتي الجملة لربها بلا اداة
وكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقررة فالاداة متوجهة بنفسها
للفعل وهو مطلوبها بالذات مجرمة فليما **قوله** وانك اذا تاتت
لها تاتت واتما من الايمان وروي بدلها تاتت وابتا بالبا الموحدة
قوله فاذا ما حرف شرط على الصحيح الاصح هو مذهب سيبويه ومحمد
ابن مالك وغيره **قوله** واي هو بفتح الهمزة وتشديد الياء يجب
ما يضاف اليه من ما نقل وغيره فان اضيفت لكان او زمان فطرف
منا زمان او زمان اول **قوله** او مضمرة فكذلك العموم **قوله** ايا ما
تدعوا اليه اسم تسمى **قوله** من هي العموم في الزمان **قوله** في موضع
العامية تقرن في مجز بيت السخيم ابن سبيل صدره اما ابن جلا وطلاغ